



بيان صحفي -
القدس

15 تشرين الأول 2014

إطار الدعم الموحد 2014 - 2015: الاتحاد الأوروبي وفلسطين يوقعان وثيقة جديدة متعددة الأعوام لتخطيط البرامج

وقع يوم الأربعاء الموافق 15 تشرين الأول 2014 ممثل الاتحاد الأوروبي السيد جون غات راتر ورئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور رامي الحمدالله إطار الدعم الموحد وهو عبارة عن وثيقة جديدة متعددة الأعوام لتخطيط البرامج . تؤكد هذه الوثيقة على دعم الاتحاد الأوروبي المتواصل للسلطة الفلسطينية عبر آلية بيغاس وللقدس الشرقية والأونروا خلال الأعوام القادمة. وتفصل الوثيقة ثلاثة مجالات يتم التركيز عليها من ناحية تلقيها المساعدات المالية، وهي: الحكم الرشيد، التنمية الاقتصادية وتنمية الأراضي والمياه. ويتضمن هذا الإطار تركيزا خاصا على غزة بما يتماشى مع الالتزامات التي تم الإعلان عنها في مؤتمر القاهرة الأخير.

يوضح إطار الدعم الموحد لأول مرة أولويات الاتحاد الأوروبي من ناحية المساعدات إلى الشعب الفلسطيني على أساس متعدد الأعوام. وقد تم تطوير هذه الأولويات من أجل دعم خطة التنمية الوطنية الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية 2014-2016، بالإضافة إلى استكمال الأجندة المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في مجال الإصلاح ألا وهي خطة العمل المشتركة.

ويؤكد إطار الدعم الموحد على استمرار الدعم من الاتحاد الأوروبي إلى القدس الشرقية والسلطة الفلسطينية عبر آلية بيغاس للدعم المالي المباشر، بالإضافة إلى دعم صندوق الأونروا العام. تهدف هذه المساعدة إلى المحافظة على إمكانية حل الدولتين وأن تكون القدس عاصمة للدولتين.

بالإضافة إلى ذلك، يفصل هذا الإطار ثلاثة قطاعات للتدخل ألا وهي: الحكم الرشيد على المستويين المحلي والوطني؛ دعم القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية المستدامة ودعم تنمية الأراضي والمياه. وقد تم اختيار هذه القطاعات الثلاثة من بين أولويات السلطة الفلسطينية وهي تتماشى بشكل كلي مع تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (منصوص عليها في إستراتيجية التنمية المحلية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء). وسيتم دمج الدعم إلى المجتمع المدني ضمن كافة قطاعات التدخل.

المخصص الثنائي المخطط له للأعوام 2014 و 2015 يتراوح بين 508 ملايين يورو و 621 مليون يورو، وقد تم الالتزام فعليا بمبلغ 300 مليون يورو للعام 2014. وسيكون هناك حاجة لجهد خاص للتعامل مع الأوضاع في غزة (خاصة بعد النزاع الذي استمر 50 يوما خلال هذا الصيف). سيكون من الضروري تعزيز جهود الاتحاد الأوروبي في دعم بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في غزة. أما

الالتزامات للعام 2015 فسيتم الاتفاق عليها طبقا لاستنتاجات مؤتمر القاهرة بالإضافة إلى النقاش حول خطة إعادة البناء والتعافي المبكر لغزة 2014-2016 وعملية حصر الأضرار والاحتياجات الحالية في غزة بقيادة السلطة الفلسطينية والتي يتم تنفيذها حاليا من قبل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة.

وقال ممثل الاتحاد الأوروبي السيد جون غات-راتر: "الاتحاد الأوروبي يعتبر الجهة المانحة الأهم والشريك الذي يتمتع بأعلى درجة من المصداقية في علاقته مع الشعب الفلسطيني في كل جوانب الحياة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غز من خلال ادوات متعددة. وهذا يتضمن بناء المؤسسات بهدف خلق وإيجاد المؤسسات الضرورية للممارسة الفعالة للحكم في دولة فلسطين المستقبلية، وتنمية الأراضي والمياه، ودعم القطاع الخاص من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. إن تبني إطار الدعم الموحد لهو تطور هام في العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين حيث تعتبر هذه المرة الأولى التي يقوم الاتحاد الأوروبي بالتعامل مع فلسطين أسوة بكافة الدول الشريكة بحيث تم الانتقال من برامج دعم سنوي إلى برامج دعم متعددة الأعوام لتغطي 2014 و2015".

وقد تم الاتفاق النهائي على هذا الإطار بعد مناقشات مكثفة وتشارك في الأفكار والاتفاق خلال عامي 2013 و2014 بين ممثلين عن السلطة الفلسطينية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني في القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

للاتصال:

مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي

شادي عثمان؛ هاتف: +972 (0) 2541 5888 ext 867؛ محمول: +972 (0) 599 673 958

[Http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/](http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/)